العرب
الإثنين 2020/02/17
السنة 42 العدد 11620

زوكربيرغ يقبل «وصاية» الحكومات على فيسبوك

الأخبار المفبركة قضية تستثمرها الأنظمة العربية بطريقتها

تنظيم انتخابات ديمقراطية نظيفة أصبح "ممكنا" وفق مؤسس شركة فيسبوك ومديرها التنفيذي مارك زوكربيرغ الذي يقول بعد تعنت إنه يقبل بالتنظيم الحكومي للموقع الاجتماعي الأكثر شعبية في العالم.

فيسبوك في مكان وسط بين الصحف وشركات الاتصالات، وفق زوكربيرغ

ميونيخ - قال مؤسس شركة فيسبوك ومديرها التنفيذي مارك زوكربيرغ إنه يتعين على الشركة قبول شكل ما من أشكال التنظيم الحكومي، مع الاعتراف بوضعها كمزوّد محتوى في مكان وسط بين الصحف وشركات الاتصالات.

وزعم أن حقبة الانتخابات الديمقراطية النظيفة الخالية من تدخل الحكومات الأجنبية، أصبحت "ممكنة" بالنظر إلى أن فيسبوك توظف الآن أكثر من 35000 موظف يعملون على مراقبة المحتوى، والأمان.

واعترف زوكربيرغ أن فيسبوك كانت بطيئة في فهم حجم مشكلة التدخل الأجنبي. كما دافع عن شركته من الادعاءات بأنها تؤدي إلى الاستقطاب السياسي، قائلا "إن الغرض من الشبكة الاجتماعية هو الجمع بين المجتمعات".

> **187**
> مليون مستخدم عربي لفيسبوك الذي يعتبر الموقع الأكثر شعبية في المنطقة العربية

وأثناء حديثه في مؤتمر ميونيخ الأمني -وهو تجمع سنوي رفيع المستوى للسياسيين والدبلوماسيين والمتخصصين في مجال الأمن- سعى زوكربيرغ إلى تبديد فكرة أن شركته قوّضت الديمقراطية، أو أضعفت النسيج الاجتماعي، أو ساهمت في "إضعاف الغرب" من خلال نشر انعدام الثقة. وقال "إنه يدعم لوائح الدول في أربعة مجالات تشمل: الانتخابات، والخطاب السياسي، والخصوصية، ونقل البيانات".

ويقول زوكربيرغ الذي من المقرر أن يجري الاثنين 17 فيفري اليوم مناقشات جديدة مع المنظمين في مفوضية الاتحاد الأوروبي "حتى إنْ تدخل عددٌ كافٍ من الناس للتوصل إلى إجابة شافية للتنظيم، فإن الإجابة لن تكون بالضرورة صحيحة، ولكن العملية التي سيُتَّخذ فيها القرار تساعد على بناء ثقة أكبر في الإنترنت".

ورغم أن العالم مشغول بشركة فيسبوك التي تدار من "الدكتاتور" زوكربيرغ كما وصفه مستثمرون بالشركة، وهي منصة تؤمن بالاحتكار ولا تقبل المنافسة، تبدو القضية في العالم العربي لا تشغل أحدا.

وقد شهد المؤتمر مشاركة عربية رفيعة المستوى، خليجية خاصة، لكنه لم يسجل طرح أسئلة "عربية" حول تعامل موقع فيسبوك مع المستخدمين في المنطقة العربية التي تواجه تحديات كبيرة وقودها في أحيان كثيرة أخبار كاذبة تغذي الصراعات العربية بمختلف أشكالها.

ويستخدم 9 من كل 10 شباب عرب منصة اجتماعية واحدة على الأقل يوميا. ويقول نصف الشباب العربي إنهم يحصلون على أخبارهم مما ينشر على موقع فيسبوك يوميا. وتعدّ النسبة هائلة مقارنة بتلك التي تشمل الذين يتوجهون إلى المواقع الاجتماعية الأخرى (39 في المئة)، والتلفزيون (34 في المئة)، والصحف (4 في المئة).

وتعتبر فيسبوك أكبر شبكة اجتماعية مستخدمة في العالم العربي وتضم أكثر من 187 مليون مستخدم في المنطقة. وتجمع مصر أكبر نسبة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فهي موطن 38 مليون مستخدم يوميا و40 مليون مستخدم شهريا.

وتجد شركة فيسبوك نفسها تحت ضغط واسع في المنطقة العربية، فعدد من الأنظمة رأت في هذا الموقع تهديدا كبيرا لوجودها، خاصة أنه لعب دورا حاسما في الحشد الجماهيري خلال فترة "ثورة فيسبوك" التي استوحي اسمها من حركات الاحتجاج في العالم العربي التي مكنت من الإطاحة بأنظمة سياسية عربية عام 2011، لذلك وبدلا من محاولة إغلاقه، استخدمته هي الأخرى لمصالحها الخاصة، ليس فقط عبر تقوية حضورها في الإعلام الدعائي الذي بات يستنجد بأخر التطورات التكنولوجية، أو تشجيع المحتوى الزائف، ولكن كذلك لحصار الأصوات المعارضة.

يقول مراقبون إن فيسبوك تحول من أداة للتواصل الاجتماعي بين الناس إلى أداة لنشر أخبار زائفة تستخدمها أنظمة سلطوية.

وأعلن فيسبوك في مرات عديدة عن وجود سلوك مزيف منسق مصدره بلدان عربية لأجل أهداف سياسية إما داخلية أو إقليمية.

ويدرك المتتبعون أن الحسابات الوهمية المضلّلة انتشرت بشكل واسع في المنطقة العربية. ويؤكد مراقبون أن الجمهور المتابع لهذا المحتوى المضلل واسع جدا. وقد أدى تدقيق إدارات المنصات إلى إغلاق مئات الحسابات في المنطقة العربية عام 2019 بسبب استخدام الجهات الفاعلة التي ترعاها الدولة وكذلك الجماعات الإرهابية لها.

ولكن رغم ذلك يؤكد مستخدمو فيسبوك في المنطقة العربية قدرتهم على الحشد وقلب الموازين في كل مرة تجددت "ثورة فيسبوك" عام 2019؛ خاصة في العراق ولبنان وبالفعل تمخضت التظاهرات عن استقالة رئيسين اثنين للحكومة في البلدين.

ومنذ أكتوبر انطلقت مظاهرات ضخمة سلمية في لبنان وأخرى شديدة الدموية في العراق بدأ في الحشد لها أولا على موقع فيسبوك متحدية أيّ جيوش إلكترونية مأجورة ومتمرسة في توجيه الرأي العام.

من جانب آخر، قال زوكربيرغ في مؤتمر ميونيخ "إن الدول الاستبدادية تقدم أشكالا شديدة التحكم بالإنترنت تقيد حرية التعبير". وأضاف خلال جلسة أسئلة وأجوبة خلال الحدث "أعتقد أنه يجب أن يكون هناك تنظيم في الغرب بشأن المحتوى الضار... ولكن يبقى السؤال عن الإطار الذي تستخدمه لهذا الغرض".

وتابع "أعتقد أن لدى الناس حاليا إطارين للصناعات الحالية، هناك الصحف ووسائل الإعلام الموجودة، ثم هناك النموذج الشبيه بالاتصالات، وهو "البيانات التي تتدفق فقط من خلالك"، لكنك لن تُحمِّل شركة الاتصالات المسؤولية إنْ قال شخصٌ شيئا ضارا على خط الهاتف. في الواقع، أعتقد أنه يجب أن نكون في مكان ما بينهما".

وأشار زوكربيرغ إلى أن مستخدمي فيسبوك يشاركون يوميا أكثر من 100 مليار منشور، مضيفا "ببساطة يستحيل أن يكون هناك محرر بشري مسؤول عن التحقق من كل منها". وبالإشارة إلى أن ما تفعله فيسبوك لإعطاء المشتركين المعلومات التي يتفقون عليها معها فقط؛ أدى إلى زيادة التحيز، وقال "نحاول أن نظهر بعض التوازن في وجهات النظر".

غوغل تفاوض وسائل الإعلام لنشر الأخبار بلا مقابل مالي

سان فرانسيسكو - دخلت شركة غوغل في مفاوضات للتوصّل إلى اتفاقات ترخيص مع ناشري الصحف للحدّ من الانتقادات التي تتهمها بتحقيق أرباح من خلال الأخبار على محرّك البحث الخاص بها، وفق ما أفادت به مصادر مطلعة على الملف.

ولا تزال المفاوضات بين محرّك البحث ومؤسّسات إعلامية في بدايتها، علما أن الناشرين المعنيين هم في معظمهم في فرنسا ودول أوروبية أخرى، وفقا للمصادر نفسها.

وستشكّل أي عملية دفع لقاء الحصول على المعلومات بمثابة تحوّل كبير بالنسبة إلى الشركة العملاقة التي تعرّضت لنقد كبير من وسائل الإعلام خلال السنوات الماضية بسبب نشر المحتوى في نتائج البحث وكسب إيرادات الإعلانات المرتبطة بها من دون إقامة أي اعتبار لناشر المحتوى الأساسي.

وأشارت غوغل إلى أنها تبحث عن طرق جديدة لمساعدة الناشرين.

وقال نائب رئيس غوغل ريتشارد غنغراس في بيان "نريد مساعدة الناس لإيجاد صحافة نوعية، وهو أمر مهم لبناء ديمقراطية مطلعة، ويساعد على دعم الإعلام بطريقة مستدامة".

وتابع "نولي هذا الموضوع أهمية كبيرة، ونحن نناقش مع شركائنا ونبحث عن وسائل جديدة لتوسيع تعاوننا مع الناشرين". ولطالما رفضت غوغل دفع أي مستحقات لقاء نشرها روابط المقالات التي تظهر في نتائج البحث على محرّكها، وهي لم تغيّر موقفها من هذا الأمر، وفق ما أفادت به مصادر مطلعة.

وتقول الشركة الأميركية إنها توفّر المزيد من الزيارات لمواقع الأخبار، وتساعد الناشرين على كسب إيرادات من الإعلانات.

ويعمل عملاق البحث مع الناشرين من خلال برنامج "غوغل نيوز إنيشياتف" على تحفيز جمهور زائري مواقع وسائل الإعلام والمشتركين فيها.

وردًا على انتقادات مماثلة، أطلقت شركة فيسبوك في أكتوبر الماضي صفحة إخبارية مخصّصة للصحافة "النوعية" بهدف دعم الصحافة ووقف تدفّق المعلومات الخاطئة والمضلّلة.

وأشار رئيس الشركة مارك زوكربيرغ إلى أن بعض وسائل الإعلام الشريكة ستحصل على إيرادات من هذه العملية، لكن من دون تحديد نسبتها وشكلها.

وتأتي المفاوضات التي أطلقتها غوغل في وقت تتعرّض فيه الشركة لضغوط للالتزام بقرار أوروبي حول "الحقوق المجاورة" التي تشبه حقوق النشر، لصالح الناشرين ووكالات الأنباء.

وأكّدت غوغل العام الماضي أنها لن تدفع لوسائل الإعلام الأوروبية لقاء استخدامها مقالاتهم وصورهم وفيديوهاتهم في فرنسا، وهو البلد الأول الذي صادق على القرار الأوروبي الجديد، ما قد يفتح الباب أمام اتخاذ إجراءات قانونية ضدّ عملاق التكنولوجيا.

وتقدّم عدد من المؤسّسات الإعلامية، بشكاوى ضدّ غوغل بالاستناد إلى القانون الذي أقرّته باريس والذي ينشئ "حقا مجاورا" لحقوق المؤلف يستفيد منه ناشرو الصحف والمجلات ووكالات الأنباء لدى "سلطة المنافسة"، وهي هيئة إدارية مستقلة في فرنسا تنظر في المخالفات بقطاع التنافس ولها حق فرض العقوبات، ويفترض أن تصدر قرارها في مارس المقبل.

والقانون الذي ظل لفترة طويلة موضع جدل بين عمالقة التكنولوجيا والحكومات الأوروبية يهدف إلى مساعدة وسائل الإعلام على الحصول على عائدات ماليّة من المواد التي يتم نشرها على المنصّات الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي وذلك بهدف تعويض الانهيار في إيراداتها من الإعلانات التقليدية، في وقت يستحوذ فيه عمالقة المواقع الرقمية، مثل فيسبوك وغوغل، على حصّة الأسد من عائدات الإعلانات عبر الإنترنت.

وبموجب هذه القواعد، سيتعيّن على محرّري الصحافة المقيمين في أوروبا أن يقرّروا، بشكل فردي، ما إذا كانت أجزاء من موادهم الإخبارية (نصوص ومقاطع فيديو...) والمسمّاة بـ"مقتطفات"، أو الصور الصغيرة الأخرى وتسمّى أيضا بـ"الصور المصغّرة" ستستمرّ في الظهور بجوار روابط تنقل المتصفحين الموجودين في فرنسا إلى مواقعهم.

يذكر أن شركة غوغل جنت 4.7 مليار دولار عام 2018 باعتمادها على الأخبار كمصدر لاستقطاب المستخدمين بفضل المحتوى الذي يقدمه ناشرو الأخبار، وتستثمره المنصة دون الدفع للناشرين، بحسب ما أكدته دراسة حديثة لـ"تحالف وسائل الإعلام".

> **مفاوضات غوغل تأتي في وقت تتعرّض فيه الشركة إلى ضغوط للالتزام بقرار أوروبي حول «الحقوق المجاورة»**

وكشفت دراسة نشرتها المنصة الإلكترونية لتحالف وسائل الإعلام، أن الأخبار تتراوح نسبتها بين 16 و40 في المئة من نتائج بحث محرّك غوغل، حيث توصلت بعد جمع تحليلات خبراء من شركة كيستون استراتيجي للاستشارات الاقتصادية والاستراتيجية، إلى نظرة عامة نوعية عن استخدام شركة غوغل للمحتوى الإخباري المتوفر على الشبكة.

كما شملت تحليلا لنسبة هذا المحتوى في نتائج بحث غوغل وخدمة أخباره، لتقدّر الإيرادات التي تتحصل عليها الشركة من هذا المجال.

وقال ديفيد شافيرن المدير التنفيذي لتحالف وسائل الإعلام "يحتاج ناشرو الأخبار إلى مواصلة الاستثمار في الصحافة ذات الجودة الجيدة، ولن يمكنهم ذلك إذا أخذت المنصات ما تريده دون أن تدفع في المقابل. نريد أن تكون المعلومات مجانية، لكن يحتاج الصحافيون إلى تقاضي أجورهم".

غوغل في كل مكان

صحافي إيراني «ينشق» عن التلفزيون الحكومي

لندن - انشق الصحافي الإيراني، أحمد صمدي، عن التلفزيون الإيراني الحكومي، بعد عمله 3 سنوات مراسلا في ألمانيا، والتحق بقناة "إيران إنترناشيونال" الناطقة بالفارسية في لندن.

ووفقا لوكالة "تابناك" الإيرانية، فقد قدم صمدي عقب عمله 3 سنوات في الإذاعة والتلفزيون الإيراني في ألمانيا، طلبا لقضاء إجازة لمدة عام هناك، ليظهر بعدها كمحلل سياسي على شاشة القناة التي تبث من لندن.

وكانت وزارة الأمن والاستخبارات الإيرانية قد أعلنت في نوفمبر الماضي عن تجميد أموال موظفي قناة "إيران إنترناشيونال" في الداخل، مهددة بملاحقتهم دوليا.

وأفادت، باعتقال عدد من المواطنين الذين كانوا على علاقة مع القناة، ويرسلون لها لقطات فيديو. واعتبرت الوزارة في بيان أن أنشطة قناة "إيران إنترناشيونال" وموظفيها "تعتبر تعاونا مع أعداء الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الأعمال الإرهابية".

من جانب آخر، لم تستبعد وكالة "تابناك"، أن ينشق صحافيون آخرون من الإذاعة والتلفزيون الإيراني ليلتحقوا بقنوات أو وكالات أخرى خارج البلاد.

وكثرت خلال الآونة الأخيرة حالات انشقاق الصحافيين الإيرانيين، العاملين في القنوات الحكومية، وأصبحت هاجسا لدى المسؤولين الإيرانيين.

ويوعز المحللون هذه الظاهرة إلى انعدام حرية التعبير والتضييق الممنهج على الصحافيين، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية في إيران.

وتصنف منظمة "مراسلون بلا حدود" إيران في المرتبة 170 في مجال حرية الصحافة وذلك من أصل 180 دولة في العالم.